التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧ للجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأميركية(٢-١)

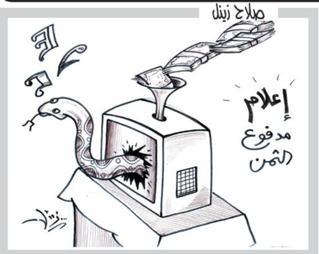

بهرا ـ خاص

أصدرت الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأميركية تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٧، والذي تناول حالة حقوق الإنسان في العراق وعلى جميع الصعد، ولغرض إطلاع أكبر شريحة ممكنة من الشعب العراقي على نتائج التقرير، تنشر بهرا التقرير كاملا دون أي حذف أو تغيير.

المقدمة:

في الوقت الذي تصدرُ الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية تقريرها السنوي الخاص عن حالة حقوق الانسان في العراق للعام الماضي "عام ٢٠٠٧" فإنها لاتسعى قطعا لإحراج الحكومة العراقية أو التشهير بالمؤسسات الرسمية المعنية، بقدر ما تسعى لتأشير مواضع الخلل في العلاقة الأنسانية بين المواطن العراقي، والأجهزة الحكومية، وكذلك رصد التجاوزات الإنسانية التي يتعرض لها المواطنون العراقيون، منطلقة من وظيفتها الوطنية والإنسانية، ومن المباديء والأسس والأهداف التي تشكلت لأجلها هذه الجمعية ويقيناً فإن جمعيتنا وهي تقوم بهذا التأشير، وهذا الرصد المسؤول، فأنها تساهم بشكل مباشر، أوغير مباشر في دعم العملية السياسية الوطنية، وتعميق الإتجاه الديمقراطي في العراق والمتمثل بجوانب عديدة ومهمة، لعل أبرزها المشروع الانتخابي، وسلطة البرلمان، وحرية الصحافة والإعلام، وتعدد وسائل الرأي العام، وتداول السلطة سلمياً، وغيرها من الممارسات الديمقراطية التي وفرها التغيير الكبيرفي التاسع من نيسان٢٠٠٣ بعد سقوط سلطة القمع والدكتاتورية. واليوم، إذ يدخل العراقيون عاما جديدا، فهم يتطلعون حتماً الى حزمة كبيرة من الأماني، والآمال المضنية التي يتمنون تحقيقها، بدءاً من الوضع الأمني، ومروراً بخدمات الماء والكهرباء والنظافة، والصحة، وليس إنتهاء بمعالجة الفساد الإداري، الفساد الذي أصبح ورماً سرطانياً مخيفاً، يكبر ويتسع كل يوم!!.

"هناك تقديرات تشير إلى وجود أكثر من ثمانية ملايين طفل عراقي بين مشرد ويتيم ومعاق"

لذلك، فإن جمعيتنا تستهل تقريرها السنوي هذا، بمناشدة الحكومة الوطنية، ودعوتها للاهتمام الإستثنائي بمعاناة المواطنين العراقيين، سواء أكانت هذه المعاناة أمنية، أم معيشية، أم إنسانية، وكذلك تحقيق المساواة والحرية، ورفع مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين– وهي كثيرة لايستطيع أحد إنكارها على الحكومة، كما نطالب حكومتنا بالإسراع في إنهاء التجاوزات، ورفع المظالم عن الناس، ومعالجة البطالة، وتوفير لقمة العيش الشريفة للمواطنين، ولعل من أهم القضايا التي تؤشرها جمعيتنا في تقريرها هذا، قضية العنف الطائفي والأقتتال الداخلي، لذلك فإننا نقف بإخلاص مع الحكومة، وهي تبذل جهدها العسكري، والسياسي للقضاءعلى كل اشكال العنف والإقتتال الذي يمزق نسيج المجتمع، ويوسع من شقة الانقسامات، والتناحرات فيه.

وإليكم أهم القضايا والمشاكل التي شخصتها جمعيتنا في تقريرها السنوي هذا:

أولاً: ضحايا التشرد، والجوع، والاغتصاب

على الرغم من عدم توفر إحصائيات رسمية دقيقة عن عدد "أطفال الشوارع" في العراق، إلا أن بعض التقديرات تشير إلى وجود مليون و٦٠٠ ألف طفل مشرد، وستة ملايين طفل يتيم، وكذلك ٩٠٠,٠٠٠ ألف طفل معوق. وبسبب الفقر والعنف أيضاً، فقد هربت أعداد كبيرة من الاطفال الى الشوارع، لتصبح مشروعاً جاهزاً للقتل، والإجرام، ولقمة سائغة للتسول، والضياع، ومن المؤكد أن الحكومة العراقية ليست غافلة عن وجود هذه المشكلة وتناميها، ولا عن الجرائم الشنيعة التي يتعرض لها هؤلاء الفتية، إذ أظهرت الاحصائيات أن نصف "فتيات الشوارع" في العراق يمارسن الجنس طوعا، أو إكراها، وأن نسبة ٤٥ بالمائة منهن تقريباً يتعرضن للاغتصاب!. وقد لا نأتي بجديد، لو قلنا بأن الإغتصاب، هو أول "الأشياء" التي تتلقاها الفتاة حين يكون الشارع مسكنها، والرصيف مأواها الوحيد في هذا العالم الموحش. وبسبب الجوع والمرض أيضا فإن ثمة أكثرمن ٢٨% من الاطفال في العراق يعانون اليوم من أمراض سوء التغذية حتى بات بعض الأطفال العراقيين مثل هياكل عظمية تتنقل، وتزحف بصعوبة حتى في مؤسسات رعاية الأيتام، كما ظهرجليا في مؤسسة "دارالحنان" ببغداد بتاريخ ١١٨حزيران١ ٢٠٠٧، حيث بدت عليهم آثارالمجاعة والأمراض، والإهمال، وإذا كان حال الأطفال في مبنى حكومي رسمي مخصص لرعاية الأطفال الايتام، وذوي الحاجات الخاصة هكذا، فكيف سيكون حال الأطفال البعيدين عن حماية الدولة، ورعايتها؟!. لقد كان الأطفال المتبقون في المبنى "وعددهم ٢٤ طفلاً" في حالة يرثى لها، بل إن بعضهم لم يستطع حتى الوقوف، أوالحركة، أو التنفس، وذلك بسبب حالة الهزال التي سببتها المجاعة، والأهمال، ناهيك عن إن بعضهم وجد مربوطاً في أرجل الأسرة لأكثر من شهر دون وازع ضمير، أو رادع إنساني!.

ثانياً: الفساد الإداري

لايختلف إثنان على أن الرُّشى "جمع رشوة" في العراق منتشرة بشكل مذهل في مفاصل الدولة، ومؤسساتها الحكومية، حتى بات العراق اليوم يحتل المرتبة الثالثة في العالم من اصل ١٨٠ دولة، بعد الصومال، وميانمار في قضايا الفساد المالي والإداري. إذ يعتقد الكثيرمن المتخصصين في الشأن الأقتصادي والإداري بأن بعض أسباب هذا الفساد، يعود لتراجع اشكال الدعم الحكومي لطبقة الموظفين، والعاملين في المؤسسات الحكومية، فضلا عن ضعف الرعاية الاجتماعية، والصحية لهم ولعوائلهم، بالاضافة الى غلاء الأسعارالتي لاتتناسب قطعاً مع محدودية الرواتب، مما يدفع ببعض الموظفين الحكوميين، للجوء الى طرق غير شرعية للحصول على موارد إضافية، فكان الاختلاس، والرشوة، وسرقة المال العام، ويجب هنا أن لايفهم بأن هذه الأسباب هي التي تدفع وحدها للرشوة، والإختلاس، فثمة الكثيرمن المستويات المتقدمة في الدولة، والتي لايعوزها المال، قد سقطت في وحل الفساد المالي والإداري، لذلك فإن تصحيح الأوضاع المعيشية، والمالية للموظفين الصغار أولا، هو واحد من العوامل المساعدة لمعالجة الفساد، إضافة الى عدد من المعالجات الأخرى، مثل تحريرالقضاء من التبعية لأية جهة، سياسية كانت، أم دينية، كي يظل القضاء العراقي قضاءا حرا مستقلا، كما يجب ملاحقة المرتشين والمفسدين في الجهاز الإداري والحكومي ملاحقة حقيقية صارمة، ومقاضاتهم قضائياً مهما كانت مراتبهم، ومواقعهم، وإعادة الاموال المنهوبة والمختلسة الى خزينة الدولة، على أن تتم ملاحقة المطلوبين من الفارين الى خارج العراق، بواسطة الشرطة الدولية "الإنتربول".. كما يمكن معالجة الفساد، والسيطرة على مصادره الرئيسة عبر أصدار قرارات تشريعية، وقضائية، وسياسية جادة، على أن يتم الألتزام بهذه القوانين بدقة. لقد وصل التردي والإنهيار في المجتمع، والدولة العراقية الى مستوى متدن، حتى احتل العراق في مجال الفوضى، وأنتهاك القانون المرتبة الأولى دولياً!.

ومن الأمثلة على ذلك، أن كل شخص في العراق يستطيع الحصول على جواز سفرعراقي رسمي، دون الحاجة الى تقديم الأوراق والوثائق المطلوبة الرسمية الصحيحة، أو دون الحضورالى دائرة الجوازات بمجرد أن يدفع مبلغا يتراوح بين ٤٠٠ الى ٦٠٠ دولاراً. وممكن الدخول الى سلك الشرطة مقابل دفع مبلغ ٥٠٠ دولار، كما إن التزوير أصبح اليوم سهلا جداً، بحيث يمكن الحصول على أية وثيقة عراقية بسهولة. ومن الأمثلة الأخرى التي يمكن القياس عليها، موضوع النفط، الذي يباع فيه برميل النفط ذو ١٠٠ لتر– رسميا – بمبلغ "١٦,٥٠٠" دينار عراقي، بينما يباع في السوق السوداء بمبلغ "١٢٥,٠٠٠" دينار!!، وهناك ادوية السرطان توفرها وزارة الصحة تباع في الصيدليات بسعر ٨٠ دولار، وفي هذا المجال ايضا يتهم البعض أجهزة وزارة الداخلية بالبطئ الشديد، وعدم الاسراع في تنفيذ شكاوي المواطنين، لاسيما متابعة شكاوى الارهاب والفساد، فضلاً عن عدم تعاون هذه الأجهزة مع مكاتب حقوق الانسان في المحافظات. ومن الجدير بالذكر، أن هناك الكثير من الشكاوى، والأتهامات التي توجه يومياً لأداء مجالس البلدية، والتي تبرز دائماً بحجة سوء الأوضاع الأمنية!. ولعل من أغرب الظواهرالحالية في العراق، هي ظاهرة اطلاق النارفي الهواء عند مرور موكب الوزير، أو السفير، أو شيخ العشيرة، أو أية شخصية وجيهة، بحيث تقطع الطرق، وتستنفرالمواصلات، ويستفزالمارة، وتصطخب الأرصفة فيصاب المواطنون بحالة من الهلع والخوف والرعب جراء هذا العمل الشاذ. ومادمنا نتحدث عن الظواهر غير الطبيعية في المجتمع العراقي، فإننا نذكرهنا ظاهرة شبكات التزوير، تلك الشبكات المتنفذة في أغلب دوائرالدولة الرسمية، والتي تمتد علاقاتها الى كبار المسؤولين في الدولة، ما يجعل محاسبة هذه الشبكات، والمتورطين معها أمراً صعباً للغاية، إذ ما أن يتم الكشف عن عدد من حالات التزوير، أو بعض المخالفات القانونية التي تحصل في وزارات، ودوائر الدولة، وما أن توضع اليد عليها، ويكشف أمرالمتورطين فيها، حتى تجد أن ثمة من يوقف أي أجراء قد تتخذه اللجان الرقابية المختصة بحق هؤلاء المتورطين، سواء كان هذا الأيقاف مباشرا، او غير مباشر، ويقينا بأن قرار منع إصدارالعقوبات ضد هؤلاء المخالفين، يأتي لأسباب تتعلق بدرجة قربهم من هذا الوزير، أو ذاك المدير العام. لذلك نجد أن أغلب مفتشي الوزارات والدوائر الحكومية وكذلك موظفي الرقابة المالية يتعرضون دائماً للتهديد بالقتل والطرد من الوظيفة ناهيك عن الضغوط الأخرى كالرشوة، في حال عدم "تعاونها" مع بعض الجهات المتنفذة، لاسيما عند كشف الاختلاسات والسرقات الكبيرة في اموال الدولة بخاصة تلك المرتبطة بهذا الحزب او ذاك او المعتمد على المليشا. ولعل من الأمور الأكثر سوءاً في سجل الفساد الأداري، هو ما يتعلق بقضايا التعيين، او التقاعد في الدولة، وهناك العديد من المخالفات في هذا المجال، التي لا يتسع المجال لذكرها، فمنتسبو الدولة يشكون بأستمرار من عرقلة معاملاتهم، بينما يشاهدون أن معاملات "غيرهم" تنجز بسرعة، وخاصة في مجال الأحالة على التقاعد، على الرغم من ان الطرفين هما منتسبان لنفس الدائرة، ولديهما نفس القضية، وحتى نفس التفاصيل، ولكنهم يكتشفون أن لغيرهم علاقة بهذا الحزب، أو بذلك الرأس مما يجعل معاملة تقاعده تنجز بسرعة بينما تظل معاملة الموظف المسكين تراوح في مكانها، بل وبعضها تضيع في خزانات ورفوف النسيان. أما عن أوضاع التعيين بالواسطات، او الرشاوي فحدث بلا حرج، إذ لايتم تعيين الناس البسطاء في الدوائرالحكومية العراقية عموماً، والمتخرجين، وأصحاب الشهادات خصوصاً، الا من كان منتمياً الى أحد الأحزاب المتنفذة، ونظن بأن هذا الأمر بات يعرفه القاصي والداني، فالعمل أما أن يكون "بالواسطة" ومدعوماً من حزب ما، او أن يكون بالرشوة، وهناك مبلغ محدد لبعض الجهات، كأن يكون ١٠٠٠ دولاراً، وبعض الجهات تطلب ٢٠٠٠ دولارا والاخرى اكثر، وهكذا تختلف "التسعيرة" بين جهة وأخرى، فكل وظيفة لها حقها "ورشوتها"!، وما يزيدنا ألما وحزناً، أن بعض الجهات المرتشية، كانت مضطهدة، ومقموعة هي الأخرى أبان حكم النظام السابق، ولا نعرف كيف تسمح هذه الجهة لنفسها وهي المضطهدة – أن تستغل عراقياً مظلوما جاء يبحث عن لقمة عيش شريفة في هذا النظام الجديد. لذا فأن وجود هذه النسبة الكبيرة من البطالة، والتي تصل في بعض المدن الى نسبة ٨٠% أمر طبيعي جداً!.

"يتعرض أبناء الديانة المسيحية إلى عمليات خطف وتصفية لا لشيء إلاّ لكونهم أشخاصاً مسيحيين"

في ظل هذا الفساد، وهذه الرشى، فضلاً عن غياب التخطيط، وعدم وجود البرامج المختصة بالتعيينات!، وأخيراً، وليس آخرا– في مجال الفساد الإداري فان سرقة الأدوية، والأجهزة الطبية المتطورة، والثمينة من المستشفيات، والمراكز الصحية من قبل ضعاف النفوس، أضافة الى قدم بعض الأجهزة، وعطل بعضها الآخر، جعل موضوع الخدمات الصحية سيئة، ولاتتناسب والتقدم الطبي في العالم، حتى بتنا اليوم نرى بعض المرضى العراقيين يذهبون– وهم مصابون بأمراض بسيطة– للعلاج في الدول المجاورة– على الرغم من أن بعض هذه الأمراض يمكن معالجتها في العراق .ومن الجدير بالذكر أن بعض المرضى العراقيين لا يستطيع السفر للدول المجاورة للعلاج فحسب، بل أن بعضهم لايستطيع العلاج حتى في العراق، بسبب ضعف حالتهم المادية، وأستشراء حالات الرشوة، أو لعدم توفر الأدوية.

ثالثاً: الخدمات

لا يختلف إثنان قط، على أن العراقيين اكثر شعوب الأرض معاناة في مجال الخدمات، بخاصة وأنهم ذاقوا بسبب الحروب، والحصارالطويل، وسياسة النظام الدكتاتوري السابق، فضلاً عن الأوضاع الأمنية القاسية التي مر بها العراق خلال السنوات الأخيرة والتي تعرضت بسببها الكثيرمن مراكز ومواقع الخدمات للتدميروالتفجير، ذاقوا الأمرين، بدءاً من غياب النفط والغاز والبنزين وإرتفاع أسعارهذه المنتوجات– إن توفرت– فضلاًعن إنقطاع الكهرباء، وعدم توفر الماء الصالح للشرب، وإنعدام الخدمات البلدية، وإنتهاء بعدم توفرالدواء.

وهناك إحصائيات تشير لحالة الفقر، التي راحت تضرب في صميم المجتمع العراقي، دون أن تتمكن الدولة من معالجة هذه الآفة الخطيرة، لاسيما وأن الموارد النفطية في العراق كبيرة، تستطيع سد الكثيرمن الإشكالات المعيشية.وهناك أكثرمن ١٥% من العراقيين لا يملكون ثمن ما يكفيهم للطعام، فيما لا يحصل أكثر من ٧٥% من الشعب العراقي على مياه شرب نظيفة وصالحة... أما الشوارع والطرق في العراق، فهي سيئة جداً، ومن يرى هذه الشوارع والطرق لايصدق أنه يمشي في أحد بلدان النفط الغنية، ولايصدّق أيضا أن هذه الطرق والشوارع غيرالمبلطة، والقديمة، والمتخلفة هي في زمن القرن الحادي والعشرين، بخاصة الجسور، والساحات والمجاري والأنظمة المرورية، والطريف في الامر أن شوارع العراق، وحتى هذه اللحظة تفتقد لمجاري المياه فما أن يهطل المطر في المحافظات العراقية، بل وحتى في مناطق بغداد حتى تغرق الشوارع، والبيوت، فيحاصر بعض المواطنين في بيوتهم، كما ان مياه الأمطار تبقى في الشوارع والساحات حتى تتبخر، وتجف من ذاتها. وحديث المدارس والجامعات، حديث طويل، مليء بالأسى، والحزن، فمن الأمن المفقود في بعض الجامعات، الى غياب الحراسة الأمنية الدقيقة في بعض المدارس الأبتدائية، والمتوسطة، والثانوية، ومن صعوبة توفرالمناهج الدراسية، وعدم توفرالمستلزمات الضرورية للطالب، مثل المقاعد المدرسية، أي "الرحلات" والسبورات، والدفاتر، والكراسات والمختبرات والمراسم، الى عدم توفرالحوانيت، والنوادي، ومستلزمات الرياضة، والخطابة وغيرها ذلك.

كما إن ظاهرة الحيوانات السائبة، هي الظاهرة الأكثر سوءاً في الشوارع العراقية، فكثيراً ما تصدم العيون بمنظرالكلاب، والقطط، والأغنام، والابقار، والمواشي وهي تجوب الشوارع، والأرصفة، فتترك أثرا سيئاً ليس على حركة السيارات والمارّة فحسب، بل وحتى على نفوس المواطنين، بخاصة وإن هذه الحالات قد كثرت بشكل لافت في الفترة الاخيرة، مما سبب وجودها السائب، وأختلاطها مع الناس، الكثيرمن الامراض، وخصوصا أمراض الاطفال، ومادام الحديث عن الأمراض والشوارع، فإننا نذكر في تقريرنا هذا أيضاً معاناة المواطنين جراء تسرب مياه الصرف الى الشوارع، حتى أصبحت محلاً للبرك الآسنة، بخاصة الشوارع غيرالمرصوفة، والتي لاتقف عند شارع معين، أومنطقة معينة، بقدرما تجدها في أغلب مناطق بغداد، وخاصة الشعبية، الامر الذي بات يهدد بتفشي، وإنتشار أمراض كثيرة مثل الكوليرا والإسهال ويذكر أن ٤٦٥٠ حالة إصابة بمرض الكوليرا قد سجلت في أنحاء العراق، خلال الأشهرالستة الماضية، منها ٤٥٠٠ حالة سجلت في كركوك والسليمانية واربيل، بالاضافة الى العدد الكبير للحالات المماثلة في مدن الوسط والجنوب.

رابعاً: الميليشيات

لاشك أن البلاد تمراليوم بظروف غيرطبيعية، بل وغيرمستقرة، ووجود عدد من الميليشيات في مثل هذه الظروف، يجعلها متسيدة في الشارع، فالجميع يعرف أن "الظروف غير الطبيعية" هي المناخ الملائم والمناسب لنشاط وفلتان هذه الجماعات المسلحة، بخاصة وإنها ليست تحت قيادة موحدة، وإن اغلبها يتبع رغبات فردية، تتمثل بشخص المسؤول عنها، وسيكون الأمر كارثياً، لوعلمنا بأن أغلب، إن لم نقل جميع الأشخاص المسؤولين عن هذه الميليشيات معروفون بإجرامهم، ولصوصيتهم، وإختلاسهم للمال العام. وهناك سيطرات وهمية في البلاد تقيمها عناصرالميليشيات، تقوم بقتل الأبرياء، وخطف الأطفال، وإبتزاز الناس، فهم يقتلون من يشاؤون، ويخطفون من يشاؤون، وكل ذلك يجري وفقاً لعمليات حسابية تجارية بائسة، فلا ضمير يوقفهم، ولا واعز يمنعهم، ولا سلطة حكومية قادرة على إيقافهم عند حدهم. وهنا ندون بعض الاختراقات التي قامت بها عناصرالميليشيات التابعة للاحزاب المتنفذه في الحكومة وخارج الحكومة.. قتل الملاكم حسين هادي حميد لاعب المنتخب الوطني ونادي الزوراء الرياضي في بغداد. قصف ثانوية الخلود للبنات في منطقة حي العدل، حيث قتلت خمس طالبات. فضلاً عن جرح أكثرمن عشرين مواطناً، وتم تعليق سبعة عشرجثة على أعمدة الكهرباء في منطقة الفحامة ، ومن تجاوزات الميليشيات دخول عدد من المسلحين الى كلية التربية الرياضية/ بغداد، واطلاق النارعلى احد الأساتذة، وفي شباط ٢٠٠٧ تم اقتحام سجن بادوش في الموصل واطلاق سراح ١٤٠ سجينا منه !! بتاريخ ٥/ آذار /٢٠٠٧ تم اقتحام عدد من المستشفيات، وارباك العاملين فيها، وسرقة الادوية، فضلاً عن معالجة الجرحى التابعين للميليشيا بقوة السلاح. وهنا نود أن نشير الى ظاهرة بيع قطع السلاح في الاماكن، والمناطق العامة. وفي مجال الإهمال والتقصير، نذكرهنا الحالة التي تعرض فيها اكثر من ٢٥٠ طالباً وطالبة من المقيمين في مباني الأقسام الداخلية التابعة لجامعة بغداد في منطقة الجادرية الى التسمم، حيث نقل العشرات منهم الي المستشفيات، وهم في حالة خطرة، إذ كان أغلبهم يعاني من إرتفاع درجات الحرارة، والاعياء، والقيء، وحين طالب الدكتورنهاد الراوي، معاون رئيس جامعة بغداد للشؤون الادارية، بأجراء تحقيق حول ملابسات الموضوع، ومحاسبة المقصرين، تم أغتياله بتاريخ ١٢١ حزيران١ ٢٠٠٧ من قبل عناصر الميليشيات الذين يشرفون على تعهدات الطعام لمباني الجامعة.

خامساً: حقوق الشهداء، وضحايا الدكتاتورية

لعل من المفيد ذكره، بأن تكريم الشهداء الأبرار، ورعاية عوائلهم من أهم، بل وأنبل أعمال الحكومات الوطنية، فالإسراع في إيجاد قانون جديد يمنح الشهداء حقوقهم التكريمية، ويعيد الاعتبارلهم، كما يعيد الحقوق المهدورة لكل ضحايا النظام السابق، لاسيما شهداء المقابر الجماعية وكل شهداء الحرية، والشهداء الذين قتلوا بعد سقوط نظام الطاغية، وكذلك اولئك الذين قطعت أيديهم، وآذانهم، وألسنتهم، ووشمت جباههم، بات اليوم أمراً لايقبل التأجيل، أو التسويف، فللشهداء دين في أعناقنا جميعاً، وللضحايا المقموعين حق لايمكن إنكاره.

سادساً: حالة السجون، والمعتقلين

ماتزال السجون، والمعتقلات العراقية تفتقد الى العديد من المستلزمات المهمة، لاسيما تلك المستلزمات المتعلقة بالوضع الصحي للمعتقلين، بخاصة بعد أن أنتشرت الامراض الجلدية بشكل كبير، ناهيك عن المشاكل الصحية التي تتنقل بين السجناء والمعتقلين، بعضها بسبب القاذورات والأوساخ والذباب، وبعضها ناتج عن سوء خدمات المجاري، ونقص في التغذية، وشحة المياه، فضلاً عن مايلاقيه المعتقلون من معاملة قاسية، كالتعذيب، والضرب والشتم، والإهانات، وتلكؤ في انجاز الاوراق التحقيقية، والقضائية، وتأخيرمعاملات الموقوفين، وعدم انتظام الزيارات، حيث أغلب السجون العراقية تقع تحت نفوذ، وسيطرة الاحزاب السياسية، وقادة المليشيات. أما عن هروب السجناء الخطرين من السجون فقد أصبح أمراً عادياً، فبين فترة واخرى تحمل الأنباء هروب هذا المجرم، او ذاك المتهم، وغالباً مايكون الهاربون من عتاة المجرمين، او من الرؤوس الأرهابية الكبيرة، كما حصل في هروب السجين عماد شعيب محمد المحكوم بالاعدام، حيث تمكن هذا المجرم من الهرب من سجن الموصل، إضافة الى هروب السجين أيمن سبعاوي الحسن "أبن أخي صدام حسين" وغيرهما من الهاربين، وتشير التقارير الى وجود ٣٢ الف محتجز في المعتقلات التابعة لقوات متعددة الجنسية، مثل سجن بوكا في البصرة، وسجن كروبرالقريب من مطار بغداد، ووجود ٢٤ ألف معتقل في سجون وزارة الداخلية، والدفاع، والعدل التابعة الى الحكومة العراقية، والعديد منهم لم يحقق معه، رغم وجوده لأكثرمن عام، حتى أن بعضهم لايعرف سبب اعتقاله. ومن الجديربالذكر أن العديد من السياسيين، والناشطين العراقيين قد مارسوا ضغوطاً كبيرة على الحكومة، من أجل أطلاق سراح المعتقلين الذين ليس لديهم جرائم، أوغياب السند القانوني لاعتقالهم. إننا نطالب بالإهتمام بقضية المعتقلين العراقيين، بأعتبارها من اكبرالقضايا المهمة والحساسة في البلاد. لا يفوتنا أن نذكر بأن الحكومة العراقية قد بادرت أكثر من مرة بأطلاق سراح العديد من المعتقلين، حيث اطلق سراح ١٧٩٢ معتقلاً من سجون قاطع الكرخ، كما اطلق سراح ٩٥٠ سجيناً من سجون قاطع الرصافة، و٧١١ موقوفاً من معتقل كروبر القريب من مطار بغداد، واطلاق سراح ١٨٤ معتقلا بتاريخ ١٩ / ١٢/ ٢٠٠٧ بالاضافة الى ١٩٧ معتقلا من سجون محافظة ديالى، واطلاق سراح ١٠ معتقلين بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٧ ، واطلاق سراح ٤٤ معتقلا من سجن الموصل، بالاضافة الى ٥٦ سجيناً من قبل شرطة الفلوجة/ الرمادي. واطلاق سراح ٧٥ معتقلا من سجون سامراء.

سابعاً: تجاوزات قوات متعددة الجنسية والقوات العراقية

كثيراً ما تقوم قوات متعددة الجنسية، والقوات العراقية، بعمليات دهم وإقتحام مشتركة، أو منفردة بأمر من اي مركز تابع للحكومة، او أذن من أي مسؤول، دون اذن من القضاء العراقي. ومن الملاحظ أن هذه العمليات تنفذ بقوة مفرطة دون مراعاة، وإحترام لحقوق الانسان، أو الأعراف، والتقاليد الأجتماعية العراقية السائدة، فيتعرض المواطنون الى الاساءه، والمعاملة الخشنة في مراكز الاعتقال، ومن بين هذه التجاوزات، إخترنا بعضها مثل .. اقتحام مركز محافظة تكريت واعتقال موظفين، وعسكريين حكوميين بتاريخ ٢٣/كانون الثاني/٢٠٠٧. القوات الاميركية مع القوات العراقية تقتل أكثر من "٢٥٠٠"عراقياً، بعضهم من الأطفال، والنساء، وكبارالسن في معركة الزركا/ النجف بتاريخ ٢٨/ شباط/٢٠٠٧. تمت مداهمة مكتب النائب بهاء الاعرجي في الكاظمية بتاريخ ٢٠/ آذار/ ٢٠٠٧. مداهمة منزل النائب مثال الالوسي في المنطقة الخضراء بتاريخ ٢٩/ آذار/٢٠٠٧. قتل اثنين من طلبة جامعة القادسية، وجرح عدد من الطلبة بسبب حالات رمي عشوائي، بتاريخ ٢ / نيسان/ ٢٠٠٧. مداهمة منزل عضو البرلمان العراقي النائب صالح المطلق بتاريخ ٣/ نيسان/ ٢٠٠٧. مداهمة منزل النائب خلف العليان في مدينة اليرموك/ بغداد في ٤/ نيسان/٢٠٠٧. اقتحام مقر نقابة الصحفيين العراقيين في ١٩/ نيسان /٢٠٠٧. الاعتداء على اعضاء مجلس النواب بهاء الاعرجي وصالح العكيلي وعلوان حبيب حيث تم مصادرة بطاقاتهم التعريفية بتاريخ ١٤ / آيار/ ٢٠٠٧. كما نود أن نشير الى اضراب الملاك الطبي والاداري في مستشفى الفلوجة، حيث أعلنوا بتاريخ ١٧/ آيار/ ٢٠٠٧ إضرابهم عن العمل، بعد اقتحام عناصر الشرطة العراقية ومجلس إنقاذ الأنبار للمستشفى وإعتدائهم السافرعلى الاطباء والعاملين والموظفين، كما حطموا الأبواب وزجاج النوافذ.. وبعض محتويات المستشفى من الاسرة الموضوعة في الردهات. الحرس الوطني يقتل ٤ اشخاص ويجرح ١١ في منطقة السنك بغداد – بتاريخ ٢٣ / آيار/ ٢٠٠٧ عبر عملية اطلاق رصاص عشوائي. ودخول اذاعة العهد في بغداد، واهانة كل العاملين، وتصويرهم باوضاع مختلفة، وكانهم مجرمون وقتلة. و في ٥/ آيلول/ ٢٠٠٧ قتل رئيس المهندسين في حقول نفط الجنوب طالب ناجي عبود – بنيران القوات الاميركية. وفي ١٨/ آيلول قتل سبعة افراد من عائلة واحدة في منطقة الجيلاوية في الحلة. كما حصلت مداهمة لثانوية البنات في حي العامل/ بغداد ليلاً فأعتقل حارس المدرسة، بعد أن كسرت الابواب، حيث تم العبث بسجلات المدرسة في آيلول/٢٠٠٧. أعتقال النائب نايف محمد قاسم في ٢/ تشرين الاول / ٢٠٠٧. أضافة الى مقتل اثنين من الابرياء وجرح أربعة اشخاص في محافظة المثنى في ١٨/ تشرين الثاني من العام الماضي. قيام اطباء مستشفى اليرموك/ بغداد باضراب عن العمل، بسبب تهديدات بعض عناصرالجيش العراقي لهم. وأقتحام منزل سكني في حي الجامعة / بغداد وقتل المواطن سرمد ياسين مجيد ووالده. كما تم قصف مقر لقوات البيشمركة، حيث راح ضحيتها تسعة اشخاص في تشرين الثاني ٢٠٠٧ واقتحام مقر وزارة الصحة، واعتقال الحرس، والعبث بمحتويات الوزارة بعد تكسير الابواب وذلك في اليوم الاخير من عام ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٧.

ثامناً: الشركات الامنية

تعتبر الشركات الامنية من اكثر المجموعات المسلحة التي تتجاوز على القانون، وهذا الأمر يمس بطبيعة الحال سيادة الدولة العراقية، ويعرّض حياة المواطنين الى الخطر، بسبب الرمي العشوائي، حيث يؤدي الى قتل، وجرح العديد من المواطنين، ومن المؤسف أن افراد هذه الشركات يتمتعون بحصانة، منحت لهم وفق قرار رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٤ الذي اصدره الحاكم المدني بول بريمر، ومن تجاوزات هذه الشركات– قتل رجل في الحلة. قتل ١٧ شخصاً وجرح ٢٤ في ساحة النسور١ بغداد بتاريخ ١٦ / ايلول/ ٢٠٠٧. من قبل العاملين في شركة بلاك ووتر الاميركية. قتل سيدتين في منطقة المسبح/ بغداد بتاريخ ١٠/ تشرين الاول /٢٠٠٧من قبل عناصر شركة الموارد الموحدة الاسترالية. جرح ثلاث اشخاص من ضمنهم أمراتان في كركوك في ١٨/ تشرين الاول / ٢٠٠٧. وعناصر شركة داينكورب انترناشنال تقتل سائق سيارة أجرة في منطقة العطيفية في بغداد بتاريخ ١١/ تشرين الثاني /٢٠٠٧.قتل احد افراد حماية نائب رئيس الجمهورية الدكتور عادل عبد المهدي.